الخصـوص. لقـد ابتدأت هذه الاجراءات بالامر العسكري الذي أُصدر في كانون الثاني (يناير) ١٩١٤، والقاضي بترحيل كل اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية، فوراً، عن البلاد، واعتبار رعايا دول الحلفاء التي تحارب الامبراطورية العثمانية ضدها، من هؤلاء، اسرى حرب[٥٩]. وتبعت ذلك مداهمات للمؤسسات الصهيونية وحملات للبحث عن الاسلحة ومصادرتها ومصادرة الاعلام والشعارات العبرية ومعاقبة من يحوز على طوابع الصندوق القـومي اليهـودي ومنع تداول الاوراق النقدية التي يصدرها هذا الصندوق، وغيرها من الاجراءات[٦٠] التي تتخذ، في العادة، ضد الجاليات التي تعدّ تابعة لدول معادية محاربة. وقـد أدت هذه الاجـراءات ليس الى توقف الهجـرة اليهودية الى فلسطين واتساع الهجرة اليهـودية الى خارج فلسطين فحسب، بل ادت، ايضاً، الى تجميد المشروع الصهيوني في التطبيق على ارض فلسطين بكامله خلال سنوات الحرب، وبانتظار نتيجتها. وذلك فيما راحت الادارة الصهيونية تبحث عن فرص جديدة لاكتساب تأييد الحلفاء، وبريطانيا من بينهم بالذات.

اذن، يمكن القول ان المحاولات الصهيونية لتوطين يهود في فلسطين قد جوبهت، قبل العام ١٩١٨، بعدد من العقبات، منها عقبات خارجية تتصل بمدى نجاح، أو فشل، الجهد لاقناع اليهود بالهجرة، مما يخرج عن نطاق بحثنا؛ ومنها عقبات محلية، وابرز هذه تمثل في مصاعب الدخول الى فلسطين والمصاعب المتصلة بتملك الاراضي او بايجاد الارض التي يمكن شراؤها بين ما هو ملائم للمشروع من اراض، وذلك كله في ظل خلافات انتقلت الى فلسطين بين التيارات الصهيونية المتعددة او نشأت فيها، وكذلك في ظل توزع مشاعر السكان العرب بين من رأوا امكان الاستفادة من الوافدين الجدد، ومن تنبه حذرهم واحساسهم بالخطر، ومن لم يولوا المسألة اي انتباه سلبي او ايجابي.

والذين عارضوا النشاطات الصهيونية من العرب اتجهوا بمطالبهم، بشأن وقف الهجرة او حماية الارض ضد الانتقال إلى ايدي اليهود، إلى السلطات العثمانية، دون ان يعني هذا ان امر المعارضة وصل إلى حد المعارضة المنظمة او حتى المثابرة؛ اذ ان ما وقع بالفعل كان أقرب الى الاعتراضات التي تهب بين فترة وأخرى ازاء هذه او تلك من دفقات الهجرة او المحاولات الكبيرة لشراء الارض. وفي كل الاحوال، ظلت الاعتراضات ذات طابع شرعي. وليس في وقـائع تلك الفترة ما يشير الى وجود اعتراضات نظمتها جماعات غير شرعية او أجريت بوسائل غير شرعية، الا اذا عددنا وقوع عمليات دهم بغرض السطو ضد الاجانب من باب الاعتراض على المشروع الصهيوني، الامر الذي كان مثله يقع ضد ممتلكات المواطنين العرب ايضاً، وكانت تقوم به جماعات ليس لها دافع سياسي أو وطني. واذا كان بعض الكتاب يتخذ المحاولات الصهيونية الاولى لاعداد جماعات يهودية مسلحة دليلاً على مقاومة السكان العرب للنشاطات الصهيونية بالعنف، فان تاريخ الفترة الممتدة الى العام ١٩١٨ لا يقدم دليلاً ذا وزن على وجـود شيء من هذا القبيـل يعتد به. ولعل الاقرب الى الصواب ان نتصور ان اعداد الحـراسات اليهودية المسلحة كان بدافع حماية المستوطنات من محاولات السطو، أو جاء لاغراض مستقبلية تتصل بالآمال المتطلعة الى التوسع في الهجرة والاستيطان.

ومهما يكن من امر، وحتى لو صح ان حادثة لها دوافع سياسية وقعت، هنا او هناك، فان الاعتراضات العربية على بدايات الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين ظلت، بالاجمال،